العرب
الجمعة 2020/11/27
السنة 43 العدد 11894

حملة في العراق لمنع سلاح الميليشيات من التأثير في الانتخابات

أحزاب وفصائل تهاوت شعبيتها وليس بإمكانها الفوز في انتخابات نظيفة

سلاح الميليشيات الشيعية سيكون عائقا أمام إجراء انتخابات نزيهة في العراق تحقّق الهدف المنشود منها وهو إحداث نقلة سياسية في البلاد تستجيب لمطالب الشارع التي رفعها في انتفاضته الأخيرة، إذ أنّ السلاح والمال كثيرا ما شكلا عاملي تأثير قوي في تحديد نتائج الاستحقاقات الانتخابية العراقية، ولذلك يُطرح استبعاد الأحزاب والكيانات ذات الأذرع المسلّحة من الانتخابات القادمة كشرط لضمان نجاح هذا الاستحقاق المهمّ.

من زناد الرشاش إلى حبر الاقتراع

بغداد - تتزايد المطالبات في العراق بمنع الأحزاب التي تملك أجنحة مسلحة من المشاركة في الانتخابات المقررة صيف العام القادم، للحفاظ على تساوي فرص المتنافسين خلال الاقتراع الذي يُنظر إليه باهتمام بالغ.

وشهدت الانتخابات العامة الأخيرة في 2018، مشاركة العديد من الميليشيات التابعة لإيران عبر قوائم مستقلة أو ضمن قوائم عامة، وحققت العديد من المقاعد في البرلمان العراقي، باستخدام نفوذها المسلح في أطراف المدن، حيث يضعف حضور الدولة.

وعلى سبيل المثال، زادت ميليشيا عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي عدد مقاعدها من مقعد واحد في برلمان 2014 إلى 15 مقعدا في 2018. ويتوقع المراقبون أن تضاعف الميليشيا مقاعدها إذا ما أجريت الانتخابات القادمة خلال هذا الظرف الذي تسجل فيه مؤسسات الدولة مستوى غير مسبوق من الضعف في مواجهة السلاح المنفلت.

> **أتباع إيران يخشون مشاركة غير مباشرة من مصطفى الكاظمي في الانتخابات عبر دعمه لتيار يحمل اسم «المرحلة»**

وأطلق نشطاء حملة شعبية تطالب الأمم المتحدة بـ"إدراج الكيانات السياسية والأحزاب التي لديها فصائل مسلحة على القائمة السوداء ومنعها من المشاركة في الانتخابات القادمة".

ومن المنتظر أن تسجل الانتخابات المبكرة التي تحدّد تاريخ إجرائها بالسادس من يونيو القادم مشاركة قياسية للقوى السياسية الجديدة، وذلك لسببين اثنين يتمثل أوّلهما في أن الحراك الاحتجاجي الواسع الذي انطلق في أكتوبر 2019 واستمر عدة شهور في 2020، حفز العديد من الشرائح الاجتماعية على الانفتاح نحو ممارسة السياسة، كما أن الأحزاب الصغيرة قد تحصل على بعض المقاعد في البرلمان بسبب طبيعة النظام الانتخابي نفسه. أما السبب الثاني فيعود إلى أن الأحزاب الكبيرة ستدفع بقوائم صغيرة تضم مرشحين مستقلين عنها للاستفادة من نظام الاقتراع الفردي والدوائر المتعددة. ويعتقد مراقبون أن هذه الأسباب معا ستزيد من فرص تغيير الوجوه في البرلمان القادم.

وأقر البرلمان العراقي آخر أكتوبر الماضي قانونا جديدا ينظم الانتخابات كان أبرز ملامحه تقسيم المحافظات إلى دوائر متعددة بعد أن كانت دائرة واحدة ولمنح فرص للمستقلين بالتمثيل النيابي، حيث كثيرا ما اعتبر اعتماد المحافظة كدائرة موّحدة يصب في خدمة الأحزاب الكبيرة.

لكن متغيرا إضافيا قد يدعم حظوظ التغيير عبر الانتخابات المرتقبة، وهو الحضور السياسي المنتظر لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وحتى الآن يبدو أن الكاظمي يلتزم بتعهده للقوى السياسية بعدم المشاركة في الانتخابات إذا تم تكليفه بمنصب رئيس الوزراء.

ومع ذلك، يتداول أنصار أحزاب وتيارات وميليشيات تابعة لإيران أنباء عن دعم الكاظمي مجموعتين أو ثلاثة من النشطاء، للمشاركة في الانتخابات المقبلة، عبر أكثر من قائمة.

ويقول الإعلام المرتبط بالأحزاب والتيارات والميليشيات التابعة لإيران، إن هؤلاء النشطاء هم من يطالبون بحظر مشاركة الأطراف التي تملك أجنحة مسلحة في الانتخابات، في مسعى واضح لربط الملف كله بالكاظمي.

ويقول أتباع إيران إن رئيس الوزراء يدعم تيارا يحمل اسم "المرحلة" يضم بعضا من الوجوه النشطة في الحراك الاحتجاجي، بينهم مستشاره كاظم السهلاني والمحلل السياسي المقرب منه عبدالرحمن الجبوري. ويرفض فريق الكاظمي التعليق على هذه الأنباء، مؤكدا أن رئيس الوزراء لم يشكل حزبا أو تيارا سياسيا.

ويتيح حضور كيانات مرتبطة بالميليشيات في البرلمان غطاء سياسيا لتلك الفصائل خصوصا لدى انغماسها في أنشطة خارجة عن القانون وتورطها في انتهاكات وتجاوزات واعتداءات على مصالح مدنية وعسكرية وأملاك عامة وخاصة وبعثات دبلوماسية.

وتريد الميليشيات المحافظة على الغطاء السياسي الذي توفره لها مشاركتها في البرلمان بأي ثمن، لكنها تواجه تحديا قد يخرج عن حدود سيطرتها هذه المرة، وهو الغضب الشعبي الذي عبّرت عنه حركة الاحتجاج غير المسبوقة.

وقد يتحول هذا الأمر إلى كابوس لدى الميليشيات التي تجد نفسها محاصرة شعبيا، ولا تملك حرية الحركة في الشارع، بسبب تراجع شعبيتها على خلفية تراجع شعبية إيران في أوساط شيعة العراق والمنطقة عموما. ففي مدينة الناصرية ذات الثقل الشيعي المهمّ لم يترك المتظاهرون مقرا مفتوحا لأي حزب أو ميليشيا على صلة بإيران. ووصل الغضب بالمتظاهرين إلى درجة أنهم هدموا مقرات بعض الأحزاب والميليشيات باستخدام الجرّافات.

ولهذه الأسباب ستكون مهمّة الميليشيات الشيعية والأحزاب المرتبطة بها خلال الانتخابات المبكّرة أكثر تعقيدا قياسا بالانتخابات الماضية، إذا أجريت وفق معايير النزاهة والشفافية، وهو أمر وارد في حال شاركت الأمم المتحدة وجهات دولية في مراقبتها والإشراف عليها، وسط توقعات بمعركة انتخابية ساخنة بين مرشحين تغطيهم ميليشيات تستخدم السلاح لكسب النفوذ ومرشحين آخرين يتمتعون بغطاء حكومي، يمكن أن تفضي إلى انتصار الفريق الثاني.

وعلى هذه الخلفية لا يستبعد متابعون للشأن العراقي أنّ تعمد الأحزاب المتخوّفة من صعود الكاظمي على حسابها إلى تعطيل إجراء الانتخابات، وهي تمتلك الكثير من الوسائل لذلك بما في فيها مواقعها في السلطة إضافة إلى أذرعها المسلّحة القادرة على خلط الأوراق وإحداث البلبلة في أي وقت.

وحذّر رئيس الوزراء العراقي في وقت سابق من وجود محاولات لعرقلة إجراء الانتخابات في موعدها. ولم يكشف عن الجهات التي تقف وراء تلك المحاولات، لكنّه أكّد على أنّ حكومته انتقالية و"تهدف إلى الوصول إلى انتخابات مبكرة لكن هناك من يحاول وضع العقبات أمامها".

استقالة المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي بسبب «فهم مغاير»

بغداد – أعلن الإعلامي العراقي أحمد ملاّ طلال، الخميس، استقالته من منصب المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في خطوة مفاجئة أرجعها البعض إلى "خلافات داخل الفريق الحكومي للكاظمي بشأن عدد من القرارات والمعالجات لبعض الملفّات".

وتصنّف مصادر عراقية ملاّ طلال، الذي سبق له العمل مقدّما للبرامج السياسية في المحطّات التلفزيونية الفضائية، ضمن الفريق المصغّر الأكثر قربا من الكاظمي بحكم الصداقة وأيضا الزمالة السابقة في مهنة الإعلام، حيث سبق لرئيس الوزراء أن مارس العمل الصحافي.

وترك المتحدّث باسم الكاظمي سبب استقالته مبهما، حيث قال في منشور على فيسبوك "كانت مهمّة دقيقة وحسّاسة كلّفني بالتصدّي لها رجل وطني صادق النوايا يسعى إلى تحقيق مشروع طموح بمعيّة فريق جريء متحمّسٍ مخلصٍ، له فهمه للواقع فكان فهمي مغايرا".

وأضاف في منشوره "سأبقى مستمرا في خدمة بلدي وقضيتي من مكان وفي مجال آخرين"، مختتما بالقول "تلك هي الحكاية". وقبل استقالة ملاّ طلال لوحظ الثلاثاء الماضي غيابه عن المؤتمر الصحافي المعتاد عَقْدُهُ إثر جلسات مجلس الوزراء، حيث نشّط المؤتمرَ وزيرُ الثقافة حسن ناظم.

الرحلات الجوية المباشرة بين الإمارات وإسرائيل تُقلع بالسلام إلى أفق جديد

القدس – قطعت دولة الإمارات العربية المتّحدة وإسرائيل، الخميس، خطوة جديدة باتجاه ترجمة اتفاقهما على تطبيع العلاقات بينهما، إلى تعاون متعدّد المجالات، وذلك مع بدء تسيير رحلات جوية مباشرة لنقل الركاب والإعلان عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية في مجال الأمن المائي بين شركتين من البلدين.

وتريد الإمارات وإسرائيل من خلال اتّفاق السلام الموقّع بينهما مؤخرا الوصول إلى أهداف ثنائية تتعلّق بالتعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي والأمني، لكنّهما تنظران إلى اتفاقهما باعتباره بداية عهد جديد من السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ككلّ.

وقال الرئيس الإماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، الخميس، إنّ الاتفاق الإبراهيمي مع إسرائيل يعد رافدا من روافد السلام يدعم طموحات شعوب المنطقة لتحقيق الرخاء والتقدم.

وأضاف في كلمته بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي، أنّ "الأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا جعلت أمنها واستقرارها جزءا من الأمن والاستقرار الدوليين"، مؤكّدا "كان علينا أن نكيّف دائما سياستنا مع ما يدعم مرتكزات أمن واستقرار دولتنا ومنطقتنا، على قاعدة الالتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعايش السلمي وحل الخلافات بالحوار".

واحتفاء بوصول طائرة تابعة لشركة "فلاي دبي" الجوية إلى مطار بن غوريون في أول رحلة مباشرة بين دبي وتل أبيب ستعقبها رحلات منتظمة، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو باستقبال سياح إماراتيين قدموا على متن الطائرة. وقال بالمناسبة "إنها لحظة تاريخية، لأننا نرحب اليوم بأول طائرة تجارية قادمة من الإمارات، وستكون هناك العشرات من الرحلات الجوية التي ستصل من الإمارات والبحرين أسبوعيا".

وأضاف نتنياهو "مع الإعفاء من الحاجة لحيازة تأشيرة دخول، فإن هذا يعني أننا سنشهد انفتاحا هائلا على الحركة التجارية والاقتصادية والسياحية، ما يعني شرق أوسط يتسم بملامح جديدة ومختلفة حقا".

وردا على سؤال بشأن مسار الرحلات الجوية المباشرة بين بلاده والإمارات قال رئيس الوزراء الإسرائيلي "إننا نسيّر بالفعل رحلات جوية تمر عبر الأجواء السعودية"، مؤكّدا "كل هذه الرحلات تمر فوق السعودية، بما فيها الرحلات الخاصة بالشركات الإسرائيلية، وهو ما أعتبره تغييرا مرحّبا به. وأتوقع بأن تواصل دائرة التطبيع توسّعها، وأقول ذلك بمنتهى الثقة".

ولم تقرّر السعودية حتى الآن إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، لكنّها عبّرت عن عدم رفضها لذلك من حيث المبدأ مشترطة تحقيق تقدم في السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. واتفقت إسرائيل والإمارات في أغسطس الماضي على إقامة علاقات دبلوماسية، مما يمهد الطريق للتعاون الاقتصادي. كما اتفقت البحرين والسودان على إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وذلك ضمن مسار رعته إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وقالت شركة فلاي دبي المملوكة لحكومة دبي هذا الشهر إنها ستشغل رحلتين في اليوم بين دبي وتل أبيب. وأوضحت متحدثة باسم طيران الإمارات أن أكبر شركة طيران في الدولة ستبيع التذاكر على خدمة فلاي دبي من خلال اتفاقية الرمز المشترك بين الشركتين.

ويستطيع مواطنو الإمارات وإسرائيل الآن زيارة البلدين دون الحاجة إلى التقدم بطلب للحصول على تأشيرة قبل السفر.

وأضاف نتنياهو في حفل ترحيب بالرحلة في مطار بن غوريون "هذا يفتح التجارة والاقتصاد والسياحة ويؤدي إلى شرق أوسط جديد حقا.. إنه لقاء لشعبين".

وبحسب وكالة الأنباء الإماراتية فقد قاد طائرة الرحلة الافتتاحية لفلاي دبي نحو تل أبيب الكابتن باتريك جونزنباخ ومساعده الإماراتي عبدالله الشامسي، وكان على متن الرحلة وفد برئاسة غيث الغيث الرئيس التنفيذي للشركة.

وقال الغيث "إن الرحلة الافتتاحية اليوم تأتي انعكاسا لاتفاقية النقل الجوي، وتشغيل هذه الرحلات الجوية المباشرة سيدعم تطوير المشاريع التجارية عبر عدد من القطاعات مما يساعد على تعزيز النجاح والازدهار ونتطلع إلى الترحيب بأول مسافرين من إسرائيل عند قدومهم لاستكشاف الإمارات العربية المتحدة".

وجهة جديدة

ومن جهته قال جيهون أفندي، نائب الرئيس الأول للعمليات التجارية والتجارة الإلكترونية في فلاي دبي، "منذ أن أعلنا إطلاق خدماتنا إلى تل أبيب شهدنا طلبا قويا على الرحلات من كل من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة كما تلقينا أولى حجوزاتنا من كل من السياح والمسافرين من رجال الأعمال بعد وقت قصير من الإعلان عن جدول الرحلات المنتظمة".

وذكرت شركة العال الإسرائيلية للطيران، الاثنين الماضي، أنها ستسيّر 14 رحلة أسبوعية من تل أبيب إلى دبي اعتبارا من 13 ديسمبر القادم. وقالت شركتا أركيا وإسراير الأصغر إنهما تعتزمان أيضا بدء رحلات إلى دبي الشهر المقبل.

ووقعت شركة العال وطيران الاتحاد، الأسبوع الماضي، صفقة لاستكشاف تعاون أعمق مثل التبادل المشترك للرموز بين أبوظبي وتل أبيب ووجهات أخرى. وقالت شركة الاتحاد إنها تعتزم بدء رحلات يومية بين أبوظبي وتل أبيب في 28 مارس المقبل.

وفي سياق تسريع وتيرة التعاون الشامل بين إسرائيل والإمارات تمّ، الخميس، توقيع اتّفاق شراكة استراتيجية في مجال الأمن المائي بين شركة الظاهرة الزراعية ومقرها أبوظبي، وشركة ووترجين الإسرائيلية.

وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" أن الجانبين اتفقا على إنشاء مركز دائم في أبوظبي "لتصنيع وتوزيع مكائن إنتاج المياه الصالحة للشرب والري في المنطقة".

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

نكيّف سياستنا دائما مع ما يدعم أمن واستقرار دولتنا ومنطقتنا

وأضافت الوكالة "تهدف الاتفاقية إلى بناء شراكة استراتيجية بين الجانبين لتوفير الماء من الهواء وإضافة مصدر متجدد للماء النقي وصالح للاستهلاك البشري والزراعي".

وبحسب مراقبين، فإنّ تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل ينطوي على فرص اقتصادية كبيرة نظرا لحيوية اقتصاد البلدين ووجود إرادة سياسية لكليهما للتطوير والتجديد ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية وتوظيفها، فالإمارات الغنية بالنفط وذات الطموحات الكبيرة في الفضاء والتكنولوجيا، باتت قادرة على القيام بأعمال تجارية علنية مع إسرائيل التي ستتمكّن بدورها من دخول مدينتي دبي وأبوظبي الأسرع تطوّرا بين مدن العالم واللتين تستقطبان المواهب والاستثمارات في عدة قطاعات.